مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: قياس وتحليل اثر بعض العوامل الاقتصادية في التدفقات الدولية لرؤوس الأموال دراسة تطبيقية لبعض بلدان شرق آسيا للمدة 1991 – 2007
اسم الكاتب: م. ماهر جلال يعقوب، م.م. فيان طه محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3508
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 12:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن
العدد ١١٣ المجلد ٣٥ لسنة ٢٠١٣

قياس وتحليل اثر بعض العوامل الاقتصادية في التدفقات الدولية لرؤوس الأموال
دراسة تطبيقية لبعض بلدان شرق آسيا
للمدة ١٩٩١ ــ ٢٠٠٧

Measurement and Analysis of the Impact of Some Economic Factors In International Flows of Capital Empirical Study Of Some East Asian Countries For The Period 1991 To 2007

ماهر جلال يعقوب
مدرس- قسم علوم مالية ومصرفية

فيان طه محمد
مدرس مساعد- قسم علوم مالية ومصرفية

سكول الإدارة والاقتصاد-جامعة دهوك

Maher J. Yaqoob
Lecturer

Viyan T. Mohammed
Assistant Lecturer

Department of Financial and Banking Sciences
College of Administration and Economics
University of Duhok

تأريخ استلام البحث ٢٠١١/١٢/١١ تأريخ قبول النشر ٢٠١٢/٥/٣

قياس وتحليل اثر بعض العوامل الاقتصادية في التدفقات الدولية لرؤوس الأموال
دراسة تطبيقية لبعض بلدان شرق آسيا للمدة ١٩٩١ ــ ٢٠٠٧

ماهر جلال يعقوب
فيان طه محمد

Measurement and Analysis of the Impact of Some Economic Factors In International Flows of Capital Empirical Study Of Some East Asian Countries For The Period 1991 To 2007

Maher J. Yaqoob
Viyan T. Mohammed

Abstract

The research aims at studying the effect of population growth and GDP in international capital flows, both in Malaysia and Indonesia during the period (1991-2007). The ready Statistical Software (Minitab) has been used to estimate some indicators adopted to analyze and evaluate the nature of relations between the variables mentioned and to test hypotheses, research has come to a set of conclusions concerning the two sides, the theoretical and practical, the most important make sure the research hypotheses, especially which related to the impact of GDP in the movement of international flows in the countries those are the sample of the research. Finally, a set of recommendations were found, most notably that developing countries recognize the fact that the importance of international flows of foreign capital to achieve high rates of economic growth and improving living standards is not an easy tasks for the governments of concerned countries in economic transition, and the achievement of those tasks without ensure the stability of foreign capital in its various forms is the greatest challenge.

Keyword : **population growth, GDP, international flows of capital.**

قياس وتحليل اثر بعض العوامل الاقتصادية في التدفقات الدولية لرؤوس الأموال
دراسة تطبيقية لبعض بلدان شرق آسيا للمدة ١٩٩١ ــ ٢٠٠٧

ماهر جلال يعقوب
فيان طه محمد

المستخلص

استهدف البحث دراسة أثر النمو السكاني والناتج المحلي الإجمالي في التدفقات الدولية لرؤوس الأموال، في كل من ماليزيا واندونيسيا للمدة (١٩٩١-٢٠٠٧). وتم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي الجاهز (Minitab) للحصول على تقديرات لمؤشرات اعتمدت لتحليل وتقييم طبيعة العلاقات بين متغيرات البحث واتجاهاتها واختبار الفرضيات، وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والمتعلقة بالجانبين النظري و التطبيقي، أهمها تأكد صحة فرضيات البحث و خصوصاً مايتعلق بأثر الناتج المحلي الإجمالي في حركة التدفقات الدولية في البلدان عينة البحث.

واختتم البحث بمجموعة من التوصيات كان أبرزها بأن على البلدان النامية إدراك حقيقة أهمية التدفقات الدولية لرؤوس الأموال الأجنبية وفائدتها للدول التي تستقر فيها، وأن تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة لا يعد من المهام السهلة لحكومات البلدان المعنية في مرحلة التحول الاقتصادي، كما إن تحقيق تلك المهام من دون ضمان استقرار رؤوس الأموال الأجنبية بمختلف أشكاله يشكل تحدياً أعظم.

الكلمات المفتاحية: **النمو السكاني، الناتج المحلي، التدفقات الدولية لرؤوس الأموال .**

المقدمة

تعد حركة تدفقات رؤوس الأموال الدولية، شانها شأن أي متغير نقدي دولي جزءاً من آلية النظام النقدي الدولي تعمل وتحاول أن تنسجم مع هذا النظام.

إن حركة هذه التدفقات قد تكون أيضاً تعبيراً عن تغييرات هذا النظام وأكثرها تأثراً بها، لهذا فليس من الغرابة أن نرصد تغييرات في التوزيع النوعي لإشكال وأنماط هذه التدفقات ضمن فترات زمنية مختلفة، إي إن وجود اختلافات في الأهمية النسبية لهذه الأشكال تابع للتغيرات الدولية في النظام الاقتصادي، فالتاريخ الاقتصادي مثلا يسجل ارتفاع الأهمية النسبية لحركة القروض والمساعدات الخارجية في مرحلة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، إذ كانت تسجل أعلى نسبة من حركة رؤوس الأموال الدولية. وقد يكون هذا موافق لظروف عديدة منها تنوع تجارب التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث في ظل حداثة الاستقلال ومحاولة تأكيد هذا الاستقلال من خلال شعار التنمية المستقلة والتي تطلبت بطبيعة الحال اللجوء وفي أوقات كثيرة إلى التمويل الخارجي الذي أخذ في الغالب صيغة قروض دولية.

ويمكن أن نعد هيمنة القطاع العام والأفكار التدخلية ضمن الحقبة الكينزية في تلك المرحلة والحد من هامش حركة القطاع الخاص ومحدودية الانتشار والتعامل في الأسواق المالية الدولية من بين العوامل التي وقفت لمدة ما بوجه انسيابية حركة رؤوس الأموال الدولية المتجسدة بالاستثمار الأجنبي المباشر أو تدفقات الحافظة والتدفقات الرسمية...الخ.

وتم تقسيم البحث على أربعة مباحث رئيسة، تناول الأول منه منهجية البحث، أما المبحث الثاني فقد تناول الإطار النظري لمتغيرات البحث والخاص بمفهوم التدفقات الدولية لرؤوس الأموال واهم أشكالها ومفهوم الناتج المحلي وطرائق تقديره ومفهوم النمو السكاني وآثاره على الاقتصاد، وركز المبحث الثالث على تحليل واختبار العلاقة بين متغيرات البحث وعرض المبحث الرابع أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها البحث.

منهجية البحث

مشكلة البحث

تشير الأدبيات الاقتصادية والدراسات التجريبية إلى وجود علاقة بين التدفقات الدولية والعديد من العوامل الاقتصادية الخاصة في كل دولة. وتترك طبيعة تلك العلاقة جدلاً وخلافاً قائماً مازال بحاجة إلى المزيد من البحث.

ويمكن صياغة مشكلة البحث بشكل أدق من خلال طرح التساؤل الآتي "هل التذبذبات الحاصلة في بعض العوامل الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي والنمو السكاني قادرة على تفسير تحركات التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بمختلف أشكالها ومستوياتها وتقلباتها؟ ولاسيما أنه يتوقع أن تكون لهذه التدفقات الدور الأهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلد المضيف أو المستقبل لها".

أهمية البحث

تبرز أهمية دراسة حركة التدفقات الدولية لرؤوس الأموال من الإجماع الذي حظيت به هذه التدفقات من خلال دورها في عملية التنمية الاقتصادية. إذ إن الاستعانة بهذه التدفقات من شأنها أن تؤدي إلى زيادة دعم الاستثمار ثم زيادة الناتج والدخل والتوظيف لتبدأ بعد ذلك القوى التراكمية لعملية التنمية برفع القدرة الذاتية للاقتصاد القومي في توليد مدخرات تحتاجها هذه الدول في استمرار عملية التنمية الاقتصادية.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. توضيح أهم أشكال التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وبيان مدى أهمية هذه التدفقات في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة أو الجاذبة لهذه التدفقات.
٢. توضيح شكل وآلية العلاقة بين بعض العوامل الاقتصادية متمثلة بالناتج المحلي الإجمالي والنمو السكاني وحركة التدفقات الدولية لرؤوس الأموال.

فرضية البحث

يتبنى البحث فرضية رئيسة مفادها "تؤثر بعض العوامل الاقتصادية وخاصة الناتج المحلي الإجمالي والنمو السكاني في حجم التدفقات الدولية لرؤوس الأموال تأثيراً ذا دلالة معنوية إحصائياً، وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

١. يؤثر النمو السكاني في حجم التدفقات الدولية تأثيراً ذا دلالة معنوية إحصائياً.
٢. يؤثر الناتج المحلي الإجمالي في حجم التدفقات الدولية تأثيرا ذا دلالة معنوية إحصائياً.

الحدود المكانية والزمانية للبحث

تم اختيار عينة عمديه من بعض بلدان شرق آسيا متمثلة بماليزيا واندونيسيا. وذلك للأسباب الآتية:

١. تعد كل من ماليزيا واندونيسيا من البلدان ذات الاقتصاديات حديثة التصنيع.
٢. تتسم هذه البلدان بالأداء العالي وبالتنوع الكبير من حيث الموارد الطبيعية والسكان والثقافة والسياسيات الاقتصادية.
٣. بسبب توافر بيانات كاملة تستلزمها متطلبات تطبيق البحث واستمرار نشرها بانتظام طيلة مدة البحث ١٩٩١-٢٠٠٧، ولعلها مدة كافية يمكن من خلالها تجسيد الأفكار الأساسية للبحث على المستوى التطبيقي وتحليل النتائج وتفسيرها.

منهج البحث

لتحقيق أهداف البحث فإنه تم اعتماد الأسلوب التحليلي للبيانات والمعلومات المتاحة والمؤشرات التي تم احتسابها وتقديرها بالاستعانة بالأساليب الإحصائية المختلفة أينما دعت الضرورة، ومن أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة مقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي) ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري) وتحليل الارتباط عن طريق معامل الارتباط البسيط، في حين تم تقدير أثر المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد باستخدام البرنامج الإحصائي الجاهز (Minitab) على الحاسوب الآلي، وقد أخذ الأنموذج البسيط الصيغة الآتية :

$$Y=\alpha + \beta X$$

أما أنموذج الانحدار المتعدد فإنه يأخذ الصيغة أدناه:

$$Y= \alpha + \beta 1X_{i1} +\beta 2X_{i2} + \beta 3X_{i3} + \ldots\ldots\ldots \beta KxiK +\sum i$$

إذ تشير (Y) إلى المتغير المعتمد ، و (α، βi) إلى معلمات النماذج، و (xi) إلى المتغيرات المستقلة الداخلة في معادلات الانحدار.

الإطار النظري لمتغيرات البحث

أولاً- ماهية التدفقات الدولية لرأس المال، أصنافها، آثارها

١. ماهية التدفقات الدولية لرأس المال

يتدفق رأس المال الدولي عبر منافذ متعددة، إذ يتحرك عن طريق الوسطاء والأسواق وفي المدد القصيرة والطويلة الأجل، فرأس المال قصير الأجل يتمتع بالقدرة على التنقل، بمعنى إن العوائد على الأصول قصيرة الأجل تميل إلى التعادل بين الدول في ظل سعر الفائدة غير المغطاة، وفي هذا المجال يبرز تساؤل هو إلى أي مدى يتمتع رأس المال طويل الأجل بالقدرة على التنقل دولياً، وهل العوائد على الأصول العينية تميل إلى المساواة بين الدول المختلفة ،بحيث يكون رصيد رأس المال العالمي قد تم تخصيصه بشكل أمثل بين دول العالم، إن ذلك يتطلب تحديد مقاييس تدفق رأس المال قصير وطويل الأجل، لذلك تم تجزئة التمويل الدولي إلى إقراض مصرفي إجمالي، إصدارات صافية من أدوات سوق النقد الدولي، صافي الإصدار من السندات الدولية والمحفظة السنوية للاستثمار (محمود، ٢٠٠٥، ٥٣).

والملاحظ من خلال متابعة حركة تدفقات النقود ورؤوس الأموال دولياً انخفاض هذه النسبة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، لأن الشطر الأعظم من السندات الدولية قد تم إصدارها من خلال الشركات بنسبة أكبر مما هو في المنظمات الدولية مثل البنك الدولي والوكالات التابعة له (ألبياتي، ٢٠٠١،٣٥). ويقدر الخبراء الماليون أن حجم التدفقات الرأسمالية العالمية سنوياً هو ١٠٠ بليون دولار يتجه منها ٤% لتمويل التجارة الدولية و١٦ % للاستثمارات الإنتاجية المباشرة في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، في حين تتجه بقية الأموال للتوظيفات المالية في الأسواق المختلفة عبر الأسهم والسندات أو المضاربة على أسعار صرف العملات (صندوق النقد الدولي،٢٠٠٣ ، ٨٦). ومنذ مطلع عقد التسعينات الماضية و حتى نهايته كان حجم الاستثمار المباشر يعادل تقريبا حجم التمويل عن طريق السندات الدولية، ثم زادت سرعة السندات الدولية منذ مطلع القرن الحالي (حسان، ٢٠٠٢، ٦٠).

وبالنسبة للتدفقات الدولية في المحفظة والتي تشتمل على عمليات الشراء من الأسواق الثانوية Secondary Markets في صورة أسهم وسندات أجنبية في المحفظة زاد حجم هذه التدفقات و تجاوزت تريليون دولار سنوياً في عام ٢٠٠٠ وهو حجم كبير، وإن أبرز المؤسسات المالية التي تعمل بنشاط في هذا المجال هي شركات الاستثمار و شركات التأمين وصناديق رواتب التقاعد، وقد تضخم هذا النشاط بدرجة كبيرة منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي بسبب تحول مجموعة الدول الاشتراكية إلى منهج اقتصاد السوق وكذلك تخفيف أو إزالة القيود على الاستثمارات في الأسهم الدولية ،مما أدى إلى تنويع المحافظ المالية. وفي نهاية عام ١٩٩٦ بلغ حجم رأسمال المحفظة الأمريكية الذي يتم الاحتفاظ به خارج الولايات المتحدة من خلال المؤسسات الرئيسة فيها ما يقارب ٩٨٥ بليون دولار وفي المملكة المتحدة بلغ نحو٤٢٢ بليون دولار وفي هولندا نحو ١٥٨ بليون دولار وأخيراً بالنسبة لكندا فقد بلغ ١٥٠ بليون دولار (نجرس، ٢٠٠٣، ٤٠).

وبشكل عام فإن الأصول المالية تندرج ضمن مستويين: الأجل القصير، وهي أصول يتم الاحتفاظ بها في شكل ودائع لدى مؤسسات الوساطة المالية و أدوات سوق النقد مثل اذونات الخزانة (Treasury Bills) والأوراق التجارية (الكمبيالات وسندات الإذن). والمستوى الثاني هي الأصول طويل الأجل، إذ يتم الاحتفاظ بأدوات سوق المال مثل

السندات والرهن العقاري والأسهم وحصص الأسهم الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات المتعددة الجنسية.

٢.تصنيف التدفقات الدولية لرأس المال

يمكن التمييز بين أربعة أصناف رئيسة لحركة رؤوس الأموال الدولية وهي (الحسيني، ٢٠٠٢، ٢٦٨):

٢-١ رأس المال النقدي، ورأس المال العيني

إن هذه المقابلة بين نوعي رأس المال المتدفق دوليا إنما تعكس مرحلتين يمر بها هذا التدفق، الأولى هي مرحلة التدفق الحالي (المؤقت) وهو الشكل النقدي لرأس المال المتمثل بالعملات التي من شأنها تحقيق تراكمات رأسمالية تستخدم في توسيع الطاقة الإنتاجية. والثانية هي مرحلة التدفق النهائي التي تتبع سابقتها وتتمثل بتحويل النقود إلى سلع وخدمات بشكل نهائي وهو مايطلق عليه برأس المال العيني.

٢-٢ رأس المال الإنتاجي، ورأس المال النقدي (التسليفي)

يقصد برأس المال الإنتاجي، التدفقات الرأسمالية التي تبحث عن فرص استثمارية مؤاتية كالاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

آما رأس المال التسليفي، فهو يتمثل بالقروض الخارجية التي يحصل عليها البلد من المصادر الخارجية المختلفة كالحكومات والأسواق المالية .... الخ، وتستخدم هذه الأموال عادة لتمويل الاستيرادات الإنتاجية.

٢-٣ رأس المال طويل الأمد ورأس المال قصير الأمد

تتمثل رؤوس الأموال طويلة الأمد بالتدفقات الرأسمالية بين البلدان لمدة تزيد عن السنة، كالاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمار بالسندات...الخ، ويتوقف دورها على التغيرات النسبية في أسعار الصرف وعلى البحث عن تحقيق الأرباح في دول العالم المختلفة، لذلك يعرف هذا النوع من التدفقات بأموال المخاطرة نظراً لعدم التأكد من ربحيتها في المستقبل البعيد.

أما رؤوس الأموال قصيرة الأمد فهي التدفقات الرأسمالية لمدة أقل من سنة، كالودائع والكمبيالات التجارية والأسهم والعملات...الخ، كذلك تشمل انتقال الثروات على هيئة أوراق مالية قصيرة الأجل عبر الحدود الإقليمية مثل استثمار حصيلة الصادرات في سندات أوربية قصيرة الأجل التي تعتمد بدورها على معدلات الفائدة المتوقعة ومخاطر الصرف المصاحبة لتلك العمليات. كذلك تسهم التجارة بدور هام في اتساع حجم المعاملات الرأسمالية قصيرة الأمد مثل قروض المصدرين، ولعل أهم مايميز رؤوس الأموال هذه هو سيولتها الفائقة مقارنة برؤوس الأموال طويلة الأجل، لذا يطلق على هذا النوع من التدفقات الرأسمالية بالنقود الساخنة.

٢-٤ رأس المال الحكومي، ورأس المال الخاص

بالنسبة لرأس المال الحكومي، تتولى السلطات العامة تصديره بشكليه الإنتاجي أو التسليفي، كما في حالة القروض الخارجية الرسمية أو المساعدات الإنمائية الرسمية، إما رأس المال الخاص فإنه يتمثل بحالة قيام مؤسسات خاصة (كالبنوك والشركات) باستثمارات خارجية أو في حالة القروض الخارجية المصرفية.

٣. الآثار المترتبة على التدفقات الدولية لرأس المال

هناك العديد من الآثار الناجمة عن حركة التدفقات الدولية لرأس المال ومن مصادرها المختلفة، ولتقييم دور المعونات في التنمية يلاحظ آن هناك بعض النواحي

الايجابية لهذا المصدر مع ذلك نجد لها نواحي سلبية، ففي الجانب الايجابي نجد إن المعونات توجهت إلى دول نامية في حاجة ماسة إليها، على الرغم من أن بعض المعونات التي تقدمها لدول أخرى لأسباب غير اقتصادية، إلى جانب ذلك قررت الدول الغنية إلغاء جميع ديون الدول الأشد فقرا، مما أدى إلى توجهها إلى أغراض أخرى بدلا من تسديد الديون، وبالتالي تحقق بعض أهداف التنمية خاصة في المجال الاجتماعي كالصحة والتعليم. أما في ما يتعلق بالآثار السلبية لهذا المصدر، نجد أن اغلب المعونات الثنائية تكون على شكل معونات مقيدة، بحيث تلزم الدول المستفيدة إلى توجيهها لإغراض محدودة كشراء السلع والمستلزمات من الدول المانحة، أو قد تأخذ هذه المعونات شكل تقييد مزدوج أي تحديد المشروع الذي يجب أن تموله المعونات إلى جانب إنفاقها على سلع مستوردة من الدول المانحة ،وهذا التقييد يتعارض مع مصالح الدول الفقيرة فيما يتعلق بنوع وسعر السلع، فضلاً عن ذلك نجد أن اغلب المعونات كانت أهدافها سياسية (الحسني، ٢٠٠٢، ٢٧٢).

وتظهر النتائج التجريبية أن الزيادة في المعونات والقروض تسبب في تخفيض الإيرادات المحلية للبلد على الرغم من اختلاف الآثار المنفصلة لهذين العنصرين (المعونات والقروض)، فالزيادة في القروض تؤدي إلى زيادة في الإيرادات الحكومية في المدى القصير، في حين الزيادة في المنح تسبب في تخفيض الإيرادات العامة في المدى المتوسط، ووفق هذه الدراسة فان زيادة المنح بمتوسط ٤% من الناتج المحلي أدى إلى تخفيض الإيرادات بنحو ١.١% من الناتج المحلي الإجمالي (كلمنتش، ٢٠٠٤، ٤٨).

ولقد توسعت الدول النامية في الاقتراض من الخارج اعتقاداً منها أن عملية الاقتراض تحقق معدلات مرتفعة للتنمية، وتناست المشكلة الكبيرة التي تعاني منها في الوقت الحالي، وهي مشكلة الديون الخارجية الناجمة، إما عن ارتفاع قيمة القروض المختلفة، أو نتيجة لسوء استخدام هذه القروض في تمويل المجالات الاستهلاكية بدلا من المجالات الإنتاجية أو في المجالات الإنتاجية منخفضة العائد كما هو الحال في القطاع العام (احمد، ١٩٨٦، ٣٤).

وبشكل عام يمكن بيان أهم الآثار الناجمة عن حركة التدفقات الدولية لرأس المال بين مناطق العالم المختلفة وعلى النحو الآتي (الحسني، ٢٠٠٢، ٢٧٤):

أ- **البلد المصدر لرأس المال:** إن المكاسب التي يجنيها البلد المصدر لرأس المال إلى الدول الأخرى هي تحقيق أرباح متولدة من استثمار رؤوس الأموال في الخارج كما في حالة إقامة الاستثمارات الخارجية أو منح القروض واستحصال الفوائد أو بيع العملات في أسواق الصرف الدولية. وكذلك إمكانية السيطرة الاقتصادية وحتى السياسية على البلد المستورد لرؤوس الأموال طويلة الأمد في أطار الاستثمار الأجنبي المباشر أو في حالة تقديم القروض الخارجية من مصدر معين لفترات طويلة، مما يقود إلى ربط البلد المقترض بتبعية مالية واقتصادية للخارج. كما يمكن تسويق العديد من منتجات البلدان وخاصة الصناعية منها إلى الدول المختلفة عن طريق فتح فروع لها أو بنوك في هذه الأخيرة.

أما التحذيرات التي تحيط بعملية تصدير رأس المال للخارج، فهي تتمثل بالتحويلات الضخمة من رأس المال (سواء المقيم بالعملة المحلية أو بعملات قيادية أخرى) للخارج ،إذ يحتمل أن يؤدي ذلك إلى اتجاه ميزان مدفوعات البلد إلى العجز.

ب- البلد المستورد لرأس المال: إن البلد المستورد لرأس المال سيحصل على المنافع الآتية، منها زيادة القوة الشرائية للبلد وخاصة القروض، مما يعزز المدفوعات. وكذلك الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية على الأمد البعيد، إذ يتمكن بلد العجز من تحقيق معدلات عالية للنمو من دون الحاجة إلى اتخاذ السياسات الانكماشية، كما في حالة القروض الإنتاجية ونقل التكنولوجيا.

كما يمكن للبلد المستورد لرأس المال الحصول على جزء من العوائد التي يحققها رأس المال الأجنبي مثل الضرائب المفروضة على أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر.

بيد أن استقدام رؤوس الأموال الأجنبية أمر لا يخلو من مشاكل، فقد تؤدي عملية تراكم رأس المال الأجنبي في ظل وجود رقابة عليه إلى توسيع القاعدة النقدية للبلد المستورد وبالتالي ارتفاع الضغوط التضخمية. وقد لا تسهم هذه التدفقات إلى الداخل في تخصيص الاستثمارات الرشيدة والطويلة الأجل إلا بنسب ضئيلة، لأن الذي يحدد ذلك هو آراء المضاربين. وعندئذ قد تحدث صعوبة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمقادير وتنظيم وتوقيت السياسات الاقتصادية اللازمة التي تعتمد على الأهداف الاقتصادية للبلد المتلقي وعلى نظام صرفه الأجنبي والقيود المؤسسية السائدة. وقد تقود التدفقات الرأسمالية للداخل إلى بلوغ سعر الصرف الحقيقي إلى مستويات عالية غير مسيطر عليها. وبالتالي إن هذه الحال ستأخذ من العملية التصحيحية للبلدان المستوردة (بلدان العجز) وبالتالي تصاعد التزاماتها المالية الدولية.

ثانياً-الناتج المحلي الإجمالي وطرائق تقديره

١. الناتج المحلي الإجمالي

يمكن النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي من زوايا عدة، فيمكن عده مقياسا لكافة السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد معين وفي مدة زمنية محددة عادة تكون سنة (Gregory M, 2000, 22-25)، كما يمكن تعريفه على أنه كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين وخلال السنة عادة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم، سواء كانوا من مواطني البلد أم من الأجانب، وهذا يعني إن الناتج المحلي الإجمالي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد (الوادي و العيساوي، ٢٠٠٧، ٣٩).

ويعرف آخرون الناتج المحلي الإجمالي على أنه حاصل جمع قيم كافة السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد معين بوساطة المنشآت والأفراد والحكومة (Lipsey R and Chrystal A, 2000, 339).

وعليه فعند دراسة الاقتصاد الكلي فان أحد أهم المؤشرات الأساسية التي يستند إليها في عمليات المقارنة والتحليل، هي تلك الخاصة بمجموع السلع والخدمات المنتجة في ذلك الاقتصاد خلال مدة محددة، وإن المقياس الأكثر استخداماً وشيوعاً في أغلب دول العالم في الوقت الحاضر هو الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل أهم مؤشر على صحة الاقتصاد، ويجري متابعة التحولات الجارية فيه من قبل الإداريين والاقتصاديين والسياسيين لملاحظة فيما أذا كانت تغيرات معينة في الناتج المحلي الإجمالي تتضمن تحسناً في الرفاه القومي أم لا (Robert J.G,2000, 22-27).

وإن النمو السريع للناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية يحفز تدفق الاستثمارات الأجنبية، لأنه لا يوجد مستوى عال من متطلبات رأس المال، ويحدث فجوة في موارد الدول المضيفة وبالتالي ستطلب استثمارا من خلال عرض شروط تفضيلية للاستثمار الأجنبي

المباشر(United Nation, 2001, 2)، وإن حجم السوق يساعد الشركات التي تنتج المنتجات القابلة للمتاجرة بتحقيق اقتصاديات الحجم، وعادة ما يعبر حجم السوق بمتغير الناتج المحلي الإجمالي، وعليه فإن السوق الصغير لا يشجع على الاستثمار، إلا إذا كان قريباً من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة (Sun, 2002, 16).

ومن المضامين السابقة لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي، يتضح أن هذا الناتج الذي يقيس قيمة السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين من أكثر المؤشرات الاقتصادية الكلية أهمية من بين المؤشرات التي تهيؤها الحسابات القومية، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يستخدم بصورة عامة أساساً لتقدير وتقييم الأداء الاقتصادي.

٢.طرائق تقدير الناتج المحلي الإجمالي

يمكن تقدير هذا الناتج بثلاث طرائق هي:

٢-١ طريقة الإنتاج (القيمة المضافة)

تفترض هذه الطريقة احتساب الناتج المحلي الإجمالي عن طريق جمع إنتاج كافة المنشآت أو القطاعات في الاقتصاد المعني وخلال المدة المحددة (المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٠، ١)، ويمكن إيجاز هذه الطريقة بما يأتي:

* يحسب الإنتاج في كل قطاع معين .
* يحسب المستلزمات الإنتاجية في القطاع .
* القيمة المضافة في القطاع = الإنتاج – المستلزمات .
* تجمع القيم المضافة في كل القطاعات لنحصل على الناتج المحلي الإجمالي .

عندما يتم إتباع هذا الأسلوب من الأهمية بمكان الأخذ بنظر الاعتبار التقدير المبالغ فيه لحجم الناتج المحلي الإجمالي بسبب تكرار احتساب قيم السلع والخدمات غير المستهلكة بشكل نهائي من قبل القطاع الخاص أو الحكومة، إي إدخال قيم الاستهلاك الوسيط ضمن هذا الناتج، إن الخط الناشئ من عملية حسابية كهذه يطلق عليه الاحتساب المزدوج أو الاحتساب المتعدد، لقد أمكن حل هذه المشكلة عن طريق التمييز بين نوعين من النواتج، الأول يمثل السلع والخدمات الوسيطة والتي تستخدم كمداخلات لإنتاج المنشآت الأخرى، والنوع الثاني فهو السلع والخدمات النهائية ، ولتجنب هذه المشكلة فان الاحصائيين يستخدمون فكرة القيمة المضافة والذي يعبر عن مساهمة المنشآت في إجمالي إنتاج الدولة أو المنطقة موضوع الدراسة، ويشير هذا إلى حقيقة أننا نجمع كميات الناتج الجاري من دون أن نأخذ في الحسبان اندثار السلع الرأسمالية أثناء عملية الإنتاج (Lipsey R and Chrystal A, 2000, 341).

٢-٢ طريقة الأنفاق

الناتج المحلي الإجمالي المحتسب على أساس الإنفاق في أية سنة عبارة عن حاصل جمع كافة النفقات الموجهة لشراء الناتج النهائي الذي تم إنتاجه في تلك السنة. أما الإنفاق الكلي على الناتج النهائي الذي يتم احتسابه في الحسابات القومية فيتكون من ثلاثة أصناف من الإنفاق ،وهي الاستهلاك (الحكومي والخاص)، والاستثمار(التغير في المخزون السلعي وتكوين رأس المال الثابت)، وصافي الصادرات (ويمثل الفرق بين الصادرات و الاستيرادات)، وبتجميع بنود الإنفاق أعلاه نحصل على المعادلة الكلية الأساسية لطريقة الإنفاق وهي (Samuelson P, 2002, 209-212):

$$Y=C + I + G + (X - M)$$

إذ تشير

Y : إجمالي الإنفاق أو الناتج المحلي الإجمالي
C : الإنفاق الاستهلاكي الخاص
I : الإنفاق الاستثماري الخاص
G : الإنفاق الحكومي
X : الصادرات
M : الاستيرادات

٢-٣ طريقة الدخل

إن احتساب الناتج المحلي الإجمالي من جانب الدخل يستلزم تجميع دخول عناصر الإنتاج كافة، إي إن كافة المبالغ المدفوعة لعناصر الإنتاج يتم احتسابها ضمن الناتج المحلي الإجمالي، في الواقع أننا نأخذ القيم المضافة المنتجة في اقتصاد معين ككل، ومن ثم نقسم ذلك بحسب نوع الدخل وليس حسب القطاعات الاقتصادية، ذلك لأن القيمة المنتجة يمتلكها شخص ما أو من أسهم في اكتسابها ،لذا فإن قيمة الإنتاج يجب أن تتساوى مع قيمة الدخل المتولد عنه (National Account, 2002, 2-4).

وهكذا نصل إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل، وعلى الرغم من اختلاف مصادر البيانات واختلاف البنود الداخلة في احتساب كل طريقة، إلا أنه من الناحية النظرية فإن الطرق الثلاث تصل إلى النتيجة نفسها من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن من الناحية العملية فإن الأخطاء الإحصائية التي تحصل حتى في أكثر دول العالم تطورا من الناحية الفنية وتمتلك الإمكانات المالية تجعل الفروقات بين نتائج الطرق الثلاث أمراً وارداً.

ثالثاً- النمو السكاني وأهم آثاره على الاقتصاد

يولي الاقتصاديون ولاسيما في الدول النامية اهتماما متزايدا بدراسة السكان لما لها من دور فعال ومؤثر في عملية التنمية الاقتصادية، إذ تتضمن هذه الدراسات دلالات اقتصادية واجتماعية بالغة الأهمية. فقد شهد سكان العالم خلال القرن العشرين، ولاسيما في النصف الثاني منه نموا سريعا بصورة ملفتة للنظر وبشكل لم يشهد له مثيلا من قبل، فقد احتاج سكان العالم إلى ملايين السنين منذ ظهر الإنسان على وجه الأرض حتى سنة ١٨٠٠ ليصل إلى بليون نسمة، ولم يتطلب الأمر إلا ١٣٠ سنة (حتى عام ١٩٣٠) لكي يضيف عدد حالات الولادة عن الوفيات بليونا آخر، كما إن الزيادة المتسارعة أضافت بليونا آخر في ٣٠ عاما أي بحلول عام ١٩٦٠، وبليونا رابعا في ١٥ عاما إي حتى سنة ١٩٧٥ عندما تجاوز عدد سكان العالم الأربعة بلايين نسمة، وحتى مع انخفاض معدلات النمو السكاني (نسبيا) فقد أضيف بليونان آخران من السكان خلال الخمس والعشرين سنة الماضية ،ليصل عدد سكان العالم إلى أكثر من ستة بلايين نسمة في عام٢٠٠٠ (تودارو، ٢٠٠٦، ١٦٩).

وبغض النظر عن جميع الظروف التي أحاطت بذلك التطور السكاني العالمي السريع، وأسبابه ومصادره، فان أهم ما يثار بشأنه هو ذلك الفرق الشاسع الذي يفصل ويميز الأوضاع السكانية التي تتصف بها وتعيشها مجموعتا الدول النامية والمتقدمة في الوقت الحاضر. فبينما لا يبلغ مجموع السكان في جميع الدول المتقدمة ثلث سكان العالم، فان مجموع سكان الدول النامية يستحوذ على أكثر من ثلثي مجموع السكان في العالم اجمع. وبينما ينمو سكان الدول المتقدمة بمعدل نمو سكاني لا يتجاوز ١%، فان أعلى معدلات نمو سكاني تقع في الدول النامية حيث يبلغ معدل نمو سكانها 3% وتزيد النسبة عن ذلك في أشدها فقرا (سعدون، ١،٢٠٠٠) .

وعليه فان النمو السكاني وبالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل عامل موجب تقليدي في حث النمو الاقتصادي، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين ومن ناحية أخرى زيادة في القوة الشرائية من خلال زيادة حجم السوق المحلية، ومع ذلك هناك خلاف على ما أذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل. حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم، وبالتالي له التأثير الكبير نفسه على الإنتاج في حالة زيادة عدد الإفراد. فأشكال التعليم وبرامج التدريب وغيرها من أشكال الاستثمار في الموارد البشرية يكون لها تأثير كبير في العملية الإنتاجية (تودارو، ٢٠٠٦، ١٧١).

أما الآثار السلبية للنمو السكاني فإنها تنبع من حجة المشاكل المتزايدة التي يولدها النمو السكاني الكثيف على النمو الاقتصادي البطيء، الفقر وعدم العدالة، التعليم، الصحة، الغذاء، تدهور البيئة وأخيرا زيادة الهجرة الدولية، ويمكن توضيحها باختصار (تودارو، ٢٠٠٦، ٢٩٨).

١. **النمو الاقتصادي:** لقد أشارت الدلائل إلى إن النمو السكاني السريع يقلل نصيب الفرد من الدخل في معظم الدول النامية ولاسيما في الدول النامية الفقيرة المعتمدة أساسا على الزراعة والتي تعاني من ضغوط تتعلق بحجم الأرض والموارد الطبيعية.
٢. **الفقر وعدم العدالة:** إن النتائج السلبية للنمو الاقتصادي تقع بشدة على كاهل الفقراء، لأنهم هم الوحيدون الذين لا يملكون الأرض، وأول من يعاني من الاستقطاعات في التأمين الصحي، برامج التعليم والمعانة من التدهورات البيئية، وهم الضحايا الرئيسيون في انخفاض عدد الوظائف لهم بسبب بطء النمو الاقتصادي ولاشك أن كل هذا يتفاقم من مشكلة الفقر وعدم العدالة.
٣. **التعليم:** طبقاً لحجم العائلة وانخفاض الدخل يتم تقييد الفرص أمام الآباء لتعليم الأبناء. وعلى المستوى القومي فإن تزايد النمو السكاني هو السبب في جعل الإنفاق التعليمي يكون ضعيفاً منخفض الجودة، وهذا بالطبع يعود إلى النمو الاقتصادي، لأن رصيد رأس المال البشري ينخفض بزيادة السكان.
٤. **الصحة:** ارتفاع الخصوبة يؤدي إلى إضعاف صحة الأمهات والأطفال فهي تزيد من المخاطر الصحية للحمل، كما إن قصر المدة بين الولادات المتتالية يؤدي إلى نقص وزن المولود ويزيد من معدل وفيات الأطفال.
٥. **الغذاء:** إطعام سكان العالم أصبح صعباً بتزايد النمو السكاني، إن أكثر من 90% من مستلزمات الغذاء الإضافية لدول العالم الثالث سببها زيادة السكان. وعلى التكنولوجيا الحديثة للانتاج إن تكون أسرع عملاً من أجل زيادة إنتاجية الأرض الصالحة للزراعة.
٦. **البيئة:** لاشك أن تزايد النمو السكاني يسهم في تدمير البيئة ،وذلك من خلال تلوث الهواء والماء وتدمير طبقة الأوزون وانخفاض الثروة السمكية والحيوانية وازدحام القطاع الحضري وغير ذلك، كما إن التدمير البيئي يؤثر على النمو السكاني.
٧. **الهجرة الدولية:** بعض المراقبين لاحظوا أن زيادة الهجرة الدولية الشرعية وغير الشرعية واحدة من أعظم نتائج النمو السكاني في دول العالم الثالث. إي إن هناك كثيراً من العوامل تسبب الهجرة منها البحث عن وظائف بصورة أكبر من الفرص المتاحة في

الدول النامية، ومعنى هذا إن الهجرة تعكس بعض التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للهجرة الدولية لدرجة أنها تهدد مستقبل الدول وخاصة أنها تزيد في الدول المتقدمة.

تحليل العلاقة بين متغيرات البحث واختبارها

بعد أن تم التعرض إلى المفاهيم الخاصة بمتغيرات البحث فإنه لابد من إجراء تحليل تطبيقي لهذه المتغيرات فيما يتعلق بالبلدان عينة البحث. وبناء على ذلك قسم هذا البحث على النقاط الرئيسة الآتية:

أولاً- تحليل متغيرات البحث في ماليزيا خلال مدة البحث: وتشمل هذه المتغيرات مايلي:

١. معدل نمو التدفقات الدولية Y1
٢. معدل النمو السكاني X1
٣. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي X2

والجدول (١) يوضح التغيرات التي شهدها إجمالي التدفقات الدولية متمثلة بكافة مصادره لدولة ماليزيا خلال مدة البحث، ولعل أهم ما يمكن استخلاصه مايأتي:

- على المستوى الإجمالي للتدفقات الدولية يلاحظ ازدياد حجم التدفقات وبكافة مصادره بنسبة تزيد عن الضعف خلال المدة مابين عام ١٩٩١ بنسبة نمو ٦,٦ لتصل إلى أعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٢ لتصل نسبة نموها ٢١,١ باستثناء انخفاض نسبة النمو للتدفقات الدولية مابين المدة ٢٠٠٣- ٢٠٠٧.
- إن اختلافات نسب النمو المبينة أعلاه والدالة على وجود اختلافات هامة في حجم ونسب نمو التدفقات الدولية خلال مدة البحث، قد يعود سبب ذلك إلى تذبذب حجم الناتج المحلي وحجم السكان وأجمالي الادخارات. وقد يكون للسياسات الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية والمناخ الاستثماري الدور الحاسم في استقبال التدفقات الدولية من عدمها.

وبشكل عام يلاحظ على التطورات السنوية في مستوى التدفقات الدولية أن السمة العامة لها التطور غير المنتظم إذ كانت تنمو التدفقات الدولية بكميات غير ثابتة، وهذا ما يمكن الوقوف عليه من خلال إسقاط المعطيات الإحصائية في الشكل البياني (١).

يلاحظ من الشكل وجود تذبذب كبير في مستوى نمو التدفقات الدولية، وهذا ما يعكسه المتوسط العام للانحراف المعياري والذي بلغ ٥,١٩ مما يعني تذبذبات وانتقالات حادة لمتغير التدفقات الدولية خلال مدة البحث.

أما فيما يتعلق بنسب النمو السكاني، يكشف لنا الجدول (١) أن مستويات النمو السنوية لم تشهد تطورا ملموسا خلال مده البحث. وهذا يعني أن السمة العامة لهذا المتغير هو التطور المنتظم ،إذ كان ينمو بكميات ثابتة تقريبا، وهذا ما يمكن الوقوف عليه من خلال إسقاط المعطيات الإحصائية في الشكل البياني (٢).

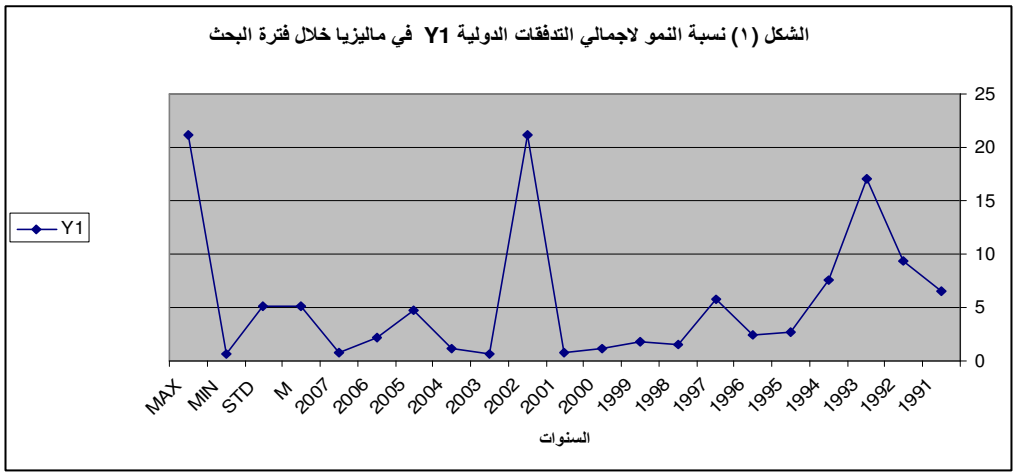

ويلاحظ من الشكل أعلاه إن تذبذب القيم قليل جداً وهذا ما يكشفه لنا المتوسط العام للانحراف المعياري والبالغ ٠,٣ أما أعلى قيمة فقد بلغت ٢,٧٢بحجم سكاني بلغ ١٨١٠٣٣٤١ نسمة ،أما المتوسط العام فقد بلغ ٢,٢٨ .

أما ما يتعلق بنسب نمو الناتج المحلي الإجمالي، فيوضح الجدول (١) أن المستويات السنوية للناتج المحلي في ماليزيا شهدت تطوراً ملحوظاً ما بين المدة ١٩٩١-١٩٩٦ باستثناء عام ١٩٩٨، إذ كانت مستويات النمو سالبة بقيمة ٧,٤ ، وهي تعد ادنى نسبة خلال مده البحث ،أما أعلى نسبة فقد بلغت ١٠% وذلك في عام ١٩٩٦.

وبشكل عام يلاحظ على التطورات السنوية في مستويات الناتج المحلي الإجمالي أنها غير منتظمة ،إذ شهدت النسب اتجاهات تصاعدية وتنازلية(حادة) ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قيمة الانحراف المعياري والبالغة ٤,٢٤ وهي نسبة كبيرة وهذا ما يمكن الوقوف عليه

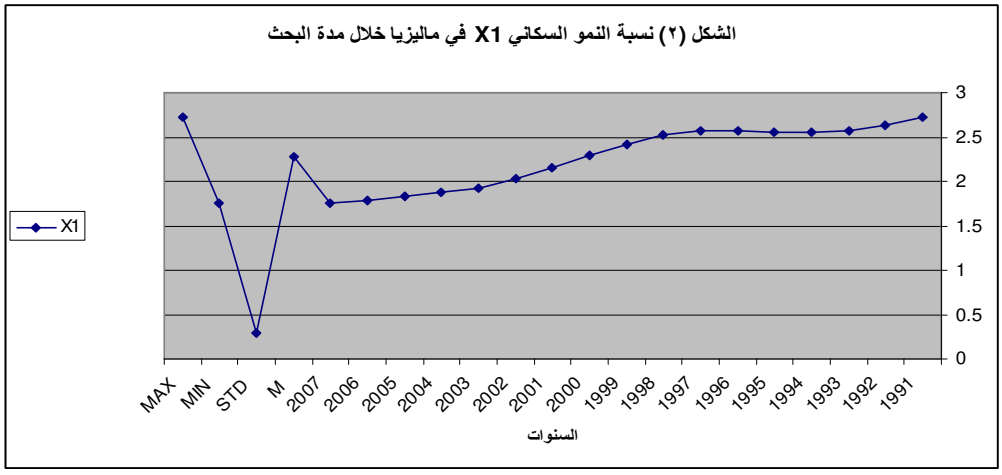

من خلال إسقاط المعطيات الإحصائية في الشكل البياني (٣).

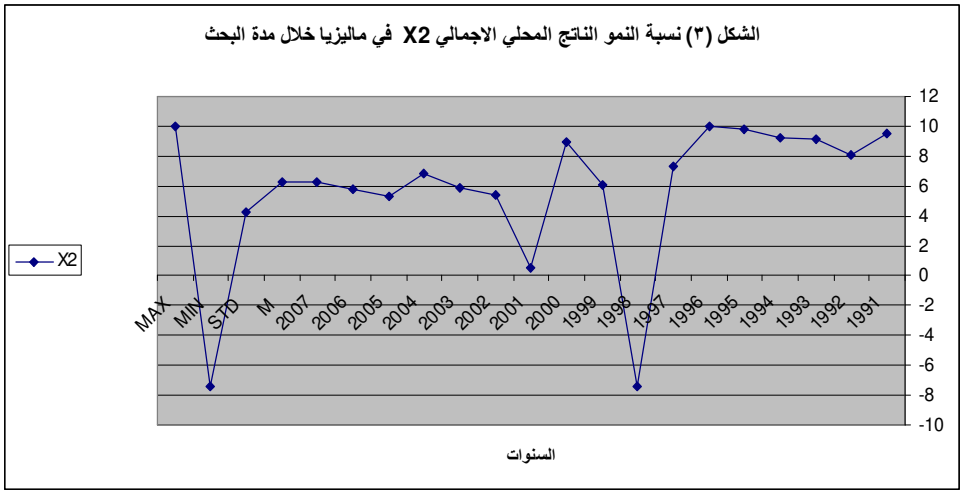

الجدول ١: المتغيرات السنوية ونسب نموها في ماليزيا للمدة (١٩٩١-٢٠٠٧)

السنوات	نسبة نمو إجمالي التدفقات الدولية %	نسبة نمو إجمالي السكان %	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي %
١٩٩١	٦,٦	٢,٧٢	٩,٥
١٩٩٢	٩,٤	٢,٦٣	٨,١
١٩٩٣	١٧	٢,٥٧	٩,١
١٩٩٤	٧,٦	٢,٥٥	٩,٢
١٩٩٥	٢,٧	٢,٥٦	٩,٨
١٩٩٦	٢,٤	٢,٥٧	١٠
١٩٩٧	٥,٨	٢,٥٧	٧,٣
١٩٩٨	١,٥	٢,٥٢	٧,٤ -
١٩٩٩	١,٨	٢,٤٢	٦,١
٢٠٠٠	١,١	٢,٢٩	٨,٩
٢٠٠١	٠,٨	٢,١٥	٠,٥
٢٠٠٢	٢١,١	٢,٠٣	٥,٤
٢٠٠٣	٠,٧	١,٩٣	٥,٩
٢٠٠٤	١,٢	١,٨٧	٦,٨
٢٠٠٥	٤,٧	١,٨٣	٥,٣
٢٠٠٦	٢,٢	١,٧٩	٥,٨
٢٠٠٧	٠,٨	١,٧٥	٦,٣

السنوات	نسبة نمو إجمالي التدفقات الدولية %	نسبة نمو إجمالي السكان %	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي %
M*	٥,١٤	٢,٢٨	٦,٢٧
STD**	٥,١٩	٠,٣	٤,٢٤
Min***	٠,٨	١,٧٥	٧,٤ -
Max****	٢١,١	٢,٧٢	١٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين استنادا إلى البيانات الواردة بالملحق
* الوسط الحسابي، ** الانحراف المعياري، *** أقل قيمة، **** أعلى قيمة

ثانياً- تحليل متغيرات البحث في اندونيسيا خلال مدة البحث

فيما يتعلق بإجمالي التدفقات الدولية، يوضح الجدول (٢) أن المستويات السنوية للتدفقات الدولية شهدت تطورات ملموسة في بعض السنوات أذ كانت نسبة النمو ٣,٩ في عام ١٩٩١ لتصل إلى أعلى قيمة لها بنسبة ٧,٣ عام ٢٠٠٢ ثم بدأت بالانخفاض الحاد لتصل إلى أدنى مستوى لها بنسبة ١,٤ في عام ٢٠٠٧.

وبشكل عام يلاحظ على التطورات السنوية في مستوى التدفقات الدولية أن السمة العامة لها هي التطور غير المنتظم سواء في التصاعد أم في التنازل ،وهذا ما يمكن الوقوف عليه من خلال إسقاط المعطيات الإحصائية الموضح في الشكل (٤).

يلاحظ في هذا الشكل أن هناك انتقالات للتدفقات الدولية، وقد اختلفت هذه الانتقالات بين فترة وأخرى وبمعدل بسيط خلال السنوات الخمس الأخيرة، وهذا ما يؤكده لنا قيم المتوسط العام والانحراف المعياري والتي بلغت ٢,٩٧ ، ١,٣ على التوالي.

الشكل (٤) نسبة النمو لاجمالي التدفقات الدولية Y1 في اندونيسيا خلال مدة البحث

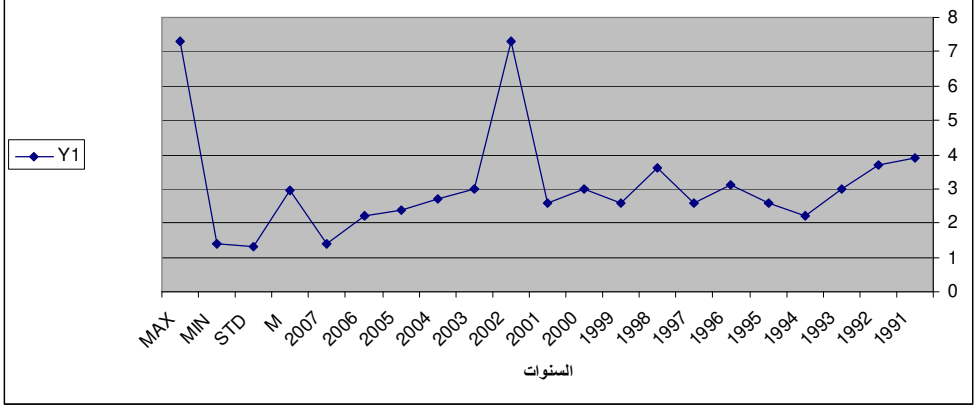

ومـا يتعلـق بمـستويات نمـو الـسكان فـي اندونيـسيا، يكـشف الجـدول (٢) أن هـذه المستويات لم تشهد تغيرات ملحوظة خلال المدة ١٩٩١ - ١٩٩٧. وبشكل عام يلاحظ على

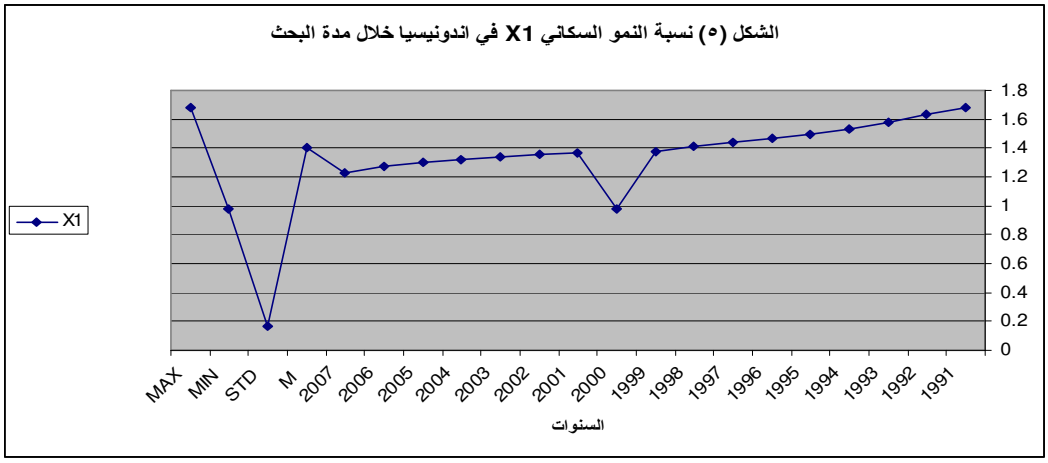

التطورات السنوية والخاصة بنمو السكان في اندونيسيا سمة العامة هو التطور المنتظم إلى حد كبير حيث انه لم يشهد اتجاهات كبيرة في الارتفاع أو الانخفاض و الهامش البسيط بين مستويات النمو إذ بلغت أعلى قيمة ١,٦٨ فيما بلغت ادنى قيمة ٠,٩٨ وهذا ما يمكن الوقوف عليه من خلال إسقاط المعطيات الإحصائية الواضح في الشكل (٥)

يلاحظ من الشكل أعلاه انه لم يكن هناك تذبذب كبير في مستويات النمو حيث لم يشهد نمو السكان انتقالات حادة بل كان مستواه مستقرا إلى حد كبير، وهذا الأمر يستوضح من خلال المتوسط و الانحراف المعياري و بنسب ١,٤و ٠,١٧ على التوالي. أما ما يتعلق بمستويات الناتج المحلي في اندونيسيا، فتكشف لنا المعطيات الإحصائية الظاهرة في الجدول (٢) أن المستويات السنوية للناتج المحلي شهدت تغيرات ملموسة خلال مدة البحث.

فقد انخفضت النسبة من ٩,١ عام ١٩٩١ إلى أدنى مستوى لها في عام ١٩٩٨ لتحقق -١,١٣ وهي نسبة نمو سالبة و أدنى نسبة خلال مدة البحث، ثم شهدت النسبة ارتفاعاً خلال السنوات التالية لتبلغ في عام ٢٠٠٧ نسبة نمو ٦,٣ وهكذا يلاحظ على التطورات السنوية في مستويات الناتج المحلي أن السمة العامة لها هي التطور غير المنتظم سواء في التصاعد أم في التنازل ووجود انتقالات حادة بين فترة وأخرى وتذبذبات وانحرافات كبيرة خلال مدة البحث.

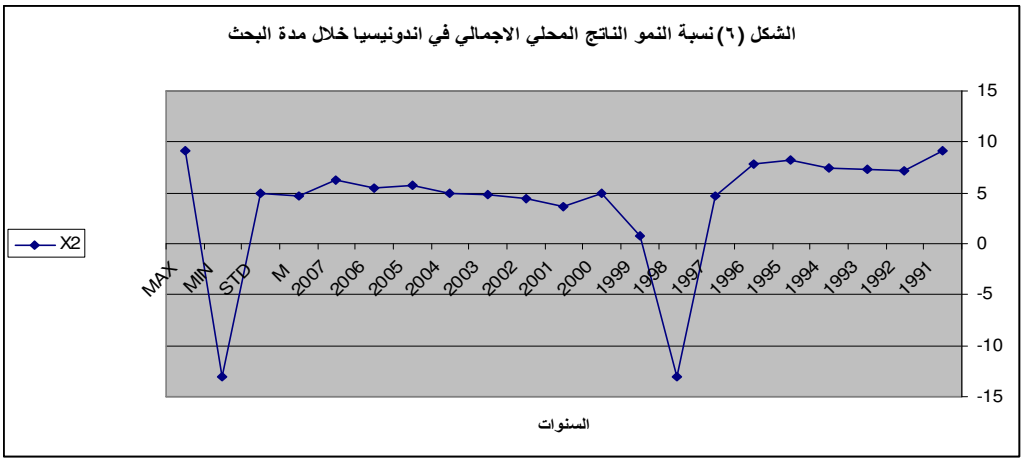

الجدول ٢: المتغيرات السنوية ونسب نموها في اندونيسيا للمدة (١٩٩١-٢٠٠٧)

السنوات	نسب نمو إجمالي التدفقات الدولية %	نسب نمو إجمالي السكان %	نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي %
١٩٩١	٣,٩	١,٦٨	٩,١
١٩٩٢	٣,٧	١,٦٣	٧,٢
١٩٩٣	٣	١,٥٨	٧,٣
١٩٩٤	٢,٢	١,٥٣	٧,٥
١٩٩٥	٢,٦	١,٥	٨,٢
١٩٩٦	٣,١	١,٤٧	٧,٨
١٩٩٧	٢,٦	١,٤٤	٤,٧
١٩٩٨	٣,٦	١,٤١	١٣,١-
١٩٩٩	٢,٦	١,٣٨	٠,٨
٢٠٠٠	٣	٠,٩٨	٤,٩
٢٠٠١	٢,٦	١,٣٧	٣,٦
٢٠٠٢	٧,٣	١,٣٦	٤,٥
٢٠٠٣	٣	١,٣٤	٤,٨
٢٠٠٤	٢,٧	١,٣٢	٥
٢٠٠٥	٢,٤	١,٣	٥,٧
٢٠٠٦	٢,٢	١,٢٧	٥,٥
٢٠٠٧	١,٤	١,٢٣	٦,٣
M	٢,٩٧	١,٤	٤,٧
STD	١,٣	٠,١٧	٥
Min	١,٤	٠,٩٨	١٣,١-
MAX	٧,٣	١,٦٨	٩,١

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة بالملحق

ومن خلال متابعة قيم المتوسط العام والانحراف المعياري يتبين أن النسب بلغت ٤.٧، ٥ على التوالي، وهذا ما يمكن الوقوف عليه من خلال إسقاط المعطيات الإحصائية الموضحة في الشكل (٦) .

ثالثاً- تحليل طبيعة الاقتصاديات في بلدان شرق آسيا

تشير أغلب دراسات الباحثين وتقارير البنك الدولي لبحوث النمو الاقتصادي والسياسات العامة، أن اقتصاديات شرق آسيا* (عينة البحث) تتسم بالأداء المرتفع والتنوع الكبير من حيث الموارد الطبيعية والسكان والثقافة والسياسات الاقتصادية المختلفة.

* اقتصاديات شرق آسيا تتمثل (اندونيسيا، ماليزيا، اليابان، هونك كونك، سنغافورة، تايلاند، تايوان، كوريا)

وتكشف لنا الجداول (١) و(٢)، أن أغلب النمو في إجمالي التدفقات الدولية لرؤوس الأموال الأجنبية في بلدان عينة البحث يعود إلى أن لهذه الاقتصاديات القدرة على تخصيص الموارد العينية والبشرية لجذب استثمارات إنتاجية عالية، وفي الحصول على التقنية وإتقانها، وكذلك من خلال الجدولين يتضح أن نسبة النمو في التدفقات الدولية ارتفعت من ٦,٦% في عام ١٩٩١ إلى ٢١,١% في عام ٢٠٠٢ في ماليزيا، أما في اندونيسيا فقد كانت النسبة ٣,٩% في عام ١٩٩١ وارتفعت لتصل إلى ٧,٣% في العام نفسه.

ولكن ما سبب نجاح اقتصاديات شرق آسيا في جذب التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وبنسب نمو مرتفعة، وقد يعزى السبب الآخر إلى تطبيق هذه الاقتصاديات أسس السياسة الاقتصادية السليمة، فالاستثمار المحلي الخاص والنمو السريع لرأس المال البشري والناتج المحلي الإجمالي كانت من العوامل الأساسية لعملية النمو. كما إن المستويات العالية للمدخرات المالية المحلية عززت مستويات الاستثمار العالية في الاقتصاديات الأسيوية ذات الأداء المرتفع. وقد احتلت هذه الاقتصاديات مركز الصدارة، لأنها تميزت بوجود قوى عاملة أفضل تأهيلاً ونظام للإدارة العامة أكثر فعالية. (Sun, 2002, 45).

وفي الحقيقة كانت سياسة التنمية السليمة عنصراً أساسياً في تحقيق النمو السريع فإدارة الاقتصاد الكلي كانت جيدة بشكل غير عادي، وكان الأداء الاقتصادي الكلي مستقرا مما هيا لوجود الادخار الضروري للاستثمار الخاص، فقد أدت السياسات الهادفة إلى تكامل النظام المصرفي من مستويات الادخار وجعلها ميسرة للمدخرين غير التقليدين، كما أدت سياسات التعليم التي ركزت اهتمامها على المدارس الابتدائية والثانوية إلى زيادة سريعة في مهارات القوى العاملة وفتحت الباب للأفكار والتنمية الأجنبية.

والحقيقة إن هذه العوامل والسياسات الاقتصادية لا تكشف لنا كل جوانب الصورة، ففي أغلب اقتصاديات شرق آسيا ذات الأداء المرتفع تدخلت الحكومة بشكل أو بآخر على نحو منظم وعبر قنوات متعددة لتعزيز التنمية. وقد نتسأل هل كانت بعض التدخلات الحكومة الانتقالية في صالح النمو، وعند الإجابة عن هذا التساؤل نواجه مشكلة منهجية رئيسة. وبما أننا قد اخترنا بعض الاقتصاديات الآسيوية ذات الأداء المرتفع بسبب نموها السريع غير العادي فإننا نعلم أن تدخل حكوماتها لم يعرقل النمو بصورة كبيرة، ولكن يصعب كثيراً التعويل على علاقة إحصائية بين النمو وتدخل معين والأكثر صعوبة هو إيجاد علاقة سببية. وبما أنه ليس في وسعنا معرفة ما كان سيحدث في حالة غياب سياسات معينة، فانه من الصعب اختبار ما إذا كان التدخل قد أدى إلى زيادة معدلات النمو في التدفقات الدولية وتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي. وقد حاولت اقتصاديات أخرى تطبيق تدخل مماثل ولكنها لم تنجح، وفي المتوسط استخدمت هذه الاقتصاديات التدخل الحكومي على نطاق أوسع مما فعلت الاقتصاديات الآسيوية ذات الأداء المرتفع. وحيث إن الاقتصاديات الآسيوية ذات الأداء المرتفع كانت تختلف عن الدول الأقل نموا في كل من مبادئ السياسة الاقتصادية والعوامل الاقتصادية وفي الأسلوب المتبع في تحقيق التدخل، وإنه من الصعب عملياً قياس الأثر النسبي للمبادئ والتدخل على النمو في الاقتصاديات الآسيوية ذات الأداء المرتفع (Sun, 2002, 50).

وعلى هذا، فإننا ندرك إذا ما حاولنا أن نميز بين التدخل الذي أسهم في تحقيق النمو وبين هذا الذي كان حيادي الأثر أو ذا اثر ضار على النمو، فلا نستطيع أن نقدم تصورا دقيقا لمثل هذا التمييز، وبدل من ذلك فإننا يجب أن نقبل بما أطلق عليه كينز"رسالة في الإقناع" مبنية على الأحكام التحليلية والتجريبية. ومن الأهمية الإشارة أيضا إلى أن

الاقتصاديات الأسيوية ذات الأداء المرتفع تعد فريدة لأنها جمعت بين النمو المرتفع والمتواصل والتوزيع العادل للادخار إلى درجة كبيرة، كما إنها شهدت تحولاً ديموغرافيا سريعا وقطاعات زراعية دينامية قوية ونمواً سريعاً في الصادرات. كما وتختلف هذه الاقتصاديات عن الاقتصاديات النامية الأخرى من حيث عوامل ثلاثة، كان الاقتصاديون عادة يربطون بينها وبين النمو الاقتصادي، إذ إن معدلات الاستثمار العالية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي والذي عكس بصفة خاصة معدلات عالية للاستثمار الخاص على نحو غير معتاد، فضلاً عن تزايد ثروتها من رأس المال البشري الذي يعزى بشكل رئيس إلى التوسع الشامل في التعليم العام الابتدائي والثانوي يبين قدراً كبيراً من أسباب نجاح النمو. ولاشك في أن مثل هذه المعدلات تفسر تقريبا ثلثي عملية النمو في الاقتصاديات الآسيوية ذات الأداء المرتفع، أما الثلث الباقي فيعود إلى تحسين الإنتاجية ونمو الناتج المحلي الإجمالي، إن مثل هذه المعدلات العالية لنمو الإنتاجية تعد غير عادية إلى حد ما، إذ إن نمو الإنتاجية في الاقتصاديات الآسيوية ذات الأداء المرتفع عينة البحث تتجاوز في مستوياتها أغلب الاقتصاديات الصناعية والنامية الأخرى، فهذا الأداء الفائض للإنتاجية هو نتاج الجمع بين النجاح غير العادي في تخصيص رأس المال للاستثمارات ذات العائد المرتفع وبين اللحاق بمستوى التقنية في الاقتصاديات الصناعية (زمكو، ٢٠٠٧٤، ٥٠-٥٣)

رابعاً- تحليل علاقات الارتباط بين متغيرات البحث

تختص هذه الفقرة بتحليل علاقات الارتباط بين إجمالي التدفقات الدولية لرأس المال وبعض العوامل الاقتصادية المرتبطة بها. وقد تم تحليل هذه العلاقات ليتسنى الوقوف على طبيعة ودرجة العلاقة بين المتغير المعتمد Y1 والمتغيرات المستقلة X1 و X2، لذا فإن هذه العلاقة تكشف لنا عن مدى التغير والتأثير الذي يطرأ على التدفقات الدولية عندما تتغير المتغيرات الأخرى.

ومن خلال تحليل علاقات الارتباط ثم التوصل إلى النتائج الآتية:

١- تحليل علاقات الارتباط بين متغيرات البحث في ماليزيا للمدة (١٩٩١-٢٠٠٧)

تبين لنا من خلال الإطار النظري أن هناك علاقة بين إجمالي التدفقات الدولية والعوامل الاقتصادية ولأجل اختبار هذه العلاقة تجريبيا فقد جرى قياس معامل الارتباط بين متغيرات البحث خلال مدة البحث.

وظهرت نتائج الارتباط بحسب ما هي معروفة في الجدول (٣).

الجدول ٣: نتائج علاقات الارتباط بين متغيرات البحث في ماليزيا خلال مدة البحث

المتغير المعتمد / المتغيرات المستقلة		إجمالي التدفقات الدولية y
إجمالي السكان	x1	٠,٤٨
الناتج المحلي الإجمالي	x2	٠,٨٨

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

تكشف قيم معاملات الارتباط من خلال الجدول أعلاه أن هناك علاقة نمو ضعيفة بين متغير السكان ومتغير إجمالي التدفقات الدولية ،إذ بلغت النسبة ٤٨%. كما تكشف قيم معاملات الارتباط الظاهرة في الجدول (٣) أيضا بوجود علاقة ارتباط طردية وقوية جداً بين متغير الناتج المحلي الإجمالي ومتغير التدفقات الدولية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط ٨٨% . ويمكن تفسير ذلك بأن التغيرات في إجمالي التدفقات الدولية المتدفقة إلى ماليزيا

تستجيب للتذبذبات الحاصلة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي وبشكل أكبر من التغيرات الحاصلة في نسبة النمو السكاني.

٢- تحليل علاقات الارتباط بين متغيرات البحث في اندونيسيا خلال مدة البحث

تظهر لنا قيم معاملات الارتباط بين متغيرات البحث خلال مدة البحث ومن خلال الجدول (٤).

الجدول ٤: نتائج علاقات الارتباط بين متغيرات البحث في اندونيسيا خلال مدة البحث

المتغير المعتمد / المتغيرات المستقلة	إجمالي التدفقات الدولية y
إجمالي السكان x1	٠,٧٢ -
الناتج المحلي الإجمالي x2	٠,٧١

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

يظهر الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط قوية وعكسية بين نمو السكان وإجمالي التدفقات الدولية في اندونيسيا خلال مدة البحث، إذ تراوحت النسبة ٧٢% ، كما تكشف قيم معاملات الارتباط أن هناك علاقة ارتباط طردية وقوية أيضا بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التدفقات الدولية ،إذ بلغت النسبة ٧١% كما يبينها الجدول (٤) .

يتبين من ذلك أن متغير الناتج المحلي الإجمالي يعد محدداً هاماً للتغير في المتغير المعتمد Y1 وبالإتفاق أيضا عما كان عليه في ماليزيا.

خامساً- تحليل واختبار أثر المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد في البلدان عينة البحث

تستهدف هذه الفقرة من البحث الوقوف على مدى تأثير التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بالعوامل الاقتصادية الخاصة في البلدان عينة البحث خلال مدة البحث.

ولغرض تحقيق هدف البحث واختبار فرضياته ثم اختيار مجموعة من المتغيرات المستقلة وهي كل من:

X1 : نمو السكان X2: الناتج المحلي الإجمالي

وذلك لتحليل علاقات التأثير خلال مدة البحث لهذه المتغيرات في المتغير المعتمد وهو Y : إجمالي التدفقات الدولية.

وتم تهيئة البيانات باستخدام برنامج (Minitab) الجاهز على الحاسوب ،وقد اعتمد البحث على أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد في التحليل واحتساب قيم المعلمات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، على اعتبار أنها الطريقة المثلى في إعطاء تقديرات خطية غير متحيزة عند مستوى معنوية٠,٠٥ . وتم بعد ذلك إجراء اختبارات عديدة لبيان أفضل توفيق للمعادلة ومن الاختبارات مايأتي:

أ. اختبار (t): الذي يبين طبيعة العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل إن كانت معنوية أو غير معنوية، إذ تكون معنوية عندما تكون قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، أي تأثير المتغير التابع بالمتغير المستقل والعكس بالعكس. علما أن قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ودرجة حرية (n-1) للبلدان عينة البحث بلغت ١,٧٥.

ب. اختبار (f): يبين هذا الاختبار معنوية الأنموذج ككل عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ودرجات حرية (n-k-1 , k) إذ إن k تمثل عدد المتغيرات المستقلة، n تمثل عدد المشاهدات علماً

أن قيمة f الجدولية للدول عينة البحث بلغت ٤,٤٥ في حالة الانحدار الخطي البسيط و٣,٧٤ في حالة الانحدار الخطي المتعدد.

ت. اختبار معامل التحديد (R^2): وهو يقيس نسبة التغير في المتغير المعتمد الذي تفسره المتغيرات المستقلة.

وفيما يأتي عرض نتائج التقدير في جداول لكل دولة خلال مدة البحث.

١ـ ماليزيا

الجدول ٥: نتائج تقدير أثر نمو السكان (X1) في إجمالي التدفقات الدولية (Y) خلال مدة البحث

المتغير المعتمد	المتغير المستقل	معامل الانحدار	X1	F المحسوبة	R^2
Y	B	٢٣٩٠	٠,٠٠٠٠٧٦	٤,٤٧	% ٢٣
	T	٣,٠٠	٢,١٢		
	طبيعة العلاقة	*S	S	**NS	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

S * Significant (المعنوية)

NS ** Non Significant (غير معنوية)

يشير الجدول (٥) إلى أن قيمة f المحسوبة بلغت ٤,٤٧ هي أقل بقليل من قيمتها الجدولية البالغة ٤,٤٥مما يعني ذلك ضعف معنوية الأنموذج ككل. وإن زيادة وحدة واحدة من متغير النمو السكاني، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في إجمالي التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بنسبة ٠,٠٠٠٠٧٦ وهي نسبة ضعيفة نوعاً ما. ومن خلال متابعة قيمة t المحسوبة نجد أن قيمتها بلغت ٢,١٢وهي اكبر من قيمتها الجدولية بقليل والبالغة ١,٧٥، مما يعني ذلك أن عامل النمو السكاني كان له اثر معنوي في المتغير المعتمد وجاءت العلاقة على نحو متوافق لفرضية البحث الأولى ويثبت صحتها.

ويمكن القول بأن مسألة النمو السكاني له أهمية في معظم البلدان ،وذلك لعلاقته الوثيقة بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، فالزيادة في حجم وهيكل السكان يعني زيادة في طلب وخلق حاجات جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم السوق المحلي واحتمالات نمو تلك المتغيرات بل ونمو الاقتصاد ككل كلها تشكل المعايير الرئيسة للتدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفة ،فالشركات المتعددة الجنسيات والتي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر أو القروض الخاصة التي تحتاجها الدول أو المعونات الإنمائية الدولية التي تطلبها. كما يمكن تفسير العلاقة المعنوية الطردية بسعي الاستثمارات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسية إلى تأسيس مصانع وشركات لها في العديد من الدول النامية للانتفاع من الزيادة الحاصلة في النمو السكاني والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض معدلات الأجور، وربما تقرر بعضها بوصفها جزءاً من إستراتيجيتها العالمية الشاملة وأن توطن المراحل التصنيعية ذات العمالة الكثيفة لجميع منتجاتها تقريباً في الدول التي تنخفض فيها أجور القوى العاملة.

الجدول ٦: نتائج تقدير أثر الناتج المحلي الإجمالي X2 في إجمالي التدفقات الدولية خلال مدة البحث

المتغير المعتمد	المتغير المستقل	معامل الانحدار	X2	F المحسوبة	R^2
Y	B	١٧٦٧	٠,٠٢٢٣	٥٠,٤٦	%٧٧,١
	T	٥,٢٨	٧,١٠		
	طبيعة العلاقة	S	S	S	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه يتبين لنا صحة فرضية البحث الرئيسة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قيمة Fالمحسوبة البالغة ٥٠,٤٦، وهي أكبر بكثير من قيمتها الجدولية البالغة ٤,٥٤ .

وهذا يدل على أن الملاءمة التجريبية للتقديرات كافة كانت قوية ،مما يضفي على الأنموذج قدرة تفسيرية عالية جداً. وأن زيادة وحدة واحدة من متغير الناتج المحلي الإجمالي، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في إجمالي التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بنسبة ٠,٠٢٢٣ وهي نسبة قوية جداً كما يظهرها الأنموذج. ومن خلال ملاحظة قيمة t المحسوبة نجد أن المتغير المستقل x2 (الناتج المحلي الإجمالي) كان له تأثير معنوي ايجابي في المتغير المعتمد، مما يثبت صحة فرضية البحث الفرعية الثانية.

فضلاً عن قيمة R^2 تبين أن التغير الحاصل في أجمالي التدفقات الدولية سببها ٧٧,١% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن تفسير ذلك، بأهمية الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الكلي من كونه مؤشراً رئيسا لتحديد الكثير من الحقائق في هذا الاقتصاد ،ومنها ما يخص سياسات الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتحديد مستوى التبعية أو الاستقلال أو الاعتماد المتبادل، إذ من الضروري خذ الناتج المحلي الإجمالي أهم مؤشر ضمن المعايير المعتمدة في هذا المجال، ومن بين هذه المعايير جذب وتنوع التدفقات الدولية لرؤوس الأموال الأجنبية. أما الجدول (٧) فيوضح:

الجدول ٧: نتائج تقدير أثر كل من النمو السكاني والناتج المحلي الإجمالي في إجمالي التدفقات الدولية خلال مدة البحث

المتغير المعتمد	المتغير المستقل	معامل الانحدار	X1	X2	F المحسوبة	R^2
Y	B	١٧٠٧	٠,٠٠٠٠٥	٠,٠٢١٩	٢٣,٦٣	%٧٧,١
	T	٣.٦٨	٠.٢٠	٥.٧٦		
	طبيعة العلاقة	S	NS	S	S	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه يتبين أن قيمة f المحسوبة بلغت ٢٣,٦٣ وهي أكبر بكثير من قيمتها الجدولية والبالغة ٣,٧٤،مما يعني ذلك معنوية الأنموذج ككل ويثبت صحة الفرضية الرئيسة. كما إن زيادة وحدة واحدة من متغير النمو السكاني، يؤدي إلى زيادة في إجمالي التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بنسبة ٠,٠٠٠٠٥، وهي نسبة ضعيفة نوعا ما، أما زيادة وحدة واحدة من متغير الناتج المحلي الإجمالي، فمن شأنه أن

يؤدي إلى زيادة في إجمالي التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بنسبة ٠,٠٢١٩، وهي نسبة قوية جداً كما يظهرها الأنموذج، ومن خلال متابعة قيم t المحسوبة يتبين لنا بأن متغير النمو السكاني x1 قد ظهر بعلاقة معنوية ضعيفة جداً مع متغير y ،وقد جاءت العلاقة الضعيفة على خلاف ما هو متوقع. ويمكن أن نجد تأثيراً ملموساً من خلال متابعة قيم t المحسوبة ومتغير الناتج المحلي الإجمالي x2 ،إذ بلغت ٥,٧٦ وهي أكبر بكثير من قيمتها الجدولية البالغة ١,٧٥،وقد جاءت العلاقة القوية بين المتغير المستقل x2 ،والتابع y على نحو متوافق ويؤيد صحة فرضية البحث.

فضلاً عن أن قيمة معامل التحديد R^2 تبين أن التغير الحاصل في المتغير المعتمد y في ماليزيا سببه ٧٧,١% من التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة x1 ,x2 وما تبقى يعود إلى عوامل غير محسوبة في الأنموذج والبالغ قيمتها ٢٢,٩.

نستخلص مما سبق، أن العوامل الاقتصادية (النمو السكاني والناتج المحلي الإجمالي) تعد محددات هامة لمتغير التدفقات الدولية خلال مدة البحث في ماليزيا، كما ظهر في تقويم الأهمية النسبية للمتغيرات بحسب نسبة التأثير أن المتغير الرئيس المؤثر في المتغير المعتمد هو الناتج المحلي الإجمالي.

٢- اندونيسيا

الجدول ٨: نتائج تقدير أثر نمو السكان (X1) في إجمالي التدفقات الدولية (Y) خلال مدة البحث

المتغير المعتمد	المتغير المستقل	معامل الانحدار	X1	F المحسوبة	R^2
Y	B	٢,١٩	٠,٠٠٠٣ -	١٦,١٩	% ٥١,٩
	T	١١,٠٣	١١,٠٣ -		
	طبيعة العلاقة	S	S	S	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

يبين الجدول أعلاه الخاص بعرض نتائج تحليل الانحدار، أن الملاءمة التجريبية للتقديرات كافة قوية، مما يضفي على الأنموذج قدرة تفسيرية جيدة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قيمة f المحسوبة البالغة ١٦,١٩ وهي اكبر بكثير من قيمتها الجدولية والبالغة ٤,٥٤، وهذا ما يثبت أيضا صحة فرضية البحث الرئيسة. ومن خلال متابعة قيمة t نجد أن المتغير المستقل x1 قد ظهر بعلاقة معنوية مع المتغير المعتمد ،وهو ما يدعم فرضية البحث الفرعية الأولى. إلا أن العلاقة العكسية بين المتغيرين جاءت على نحو مخالف للفرضية. بعبارة أخرى أن زيادة وحدة واحدة من متغير النمو السكاني، يؤدي إلى انخفاض في إجمالي التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بنسبة ٠,٠٠٠٣، كما تشير قيمة (R^2) إلى أن السبب في التغير الحاصل في المتغير المعتمد y هو ٥١,٩% من التغير الحاصلة في نمو حجم السكان x1 وما تبقى يعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في الأنموذج والبالغة قيمتها ٤٨,١%.

الجدول ٩: نتائج تقدير أثر الناتج المحلي الإجمالي (X2) في إجمالي التدفقات الدولية (Y) خلال مدة البحث

المتغير المعتمد	المتغير المستقل	معامل الانحدار	X2	F المحسوبة	R^2
Y	B	-١٦٩١	٠.٠٠٣	١٥,٠٥	%٥٠,١
	T	٩,٣٠	٣,٨٨		
	طبيعة العلاقة	S	S	S	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (٩) يتبين لنا صحة فرضية البحث الرئيسة. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قيمة f المحسوبة البالغة ١٥,٠٥وهي أكبر بكثير من قيمتها الجدولية والبالغة ٤,٥٤، وهذا يدل على أن الملاءمة التجريبية للتقديرات كافة كانت قوية، مما يضفي على الأنموذج قدرة تفسيرية عالية جداً. كما إن زيادة وحدة واحدة من متغير الناتج المحلي الإجمالي، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في إجمالي التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بنسبة ٠,٠٠٣، وهي نسبة مهمة نوعاً ما كما يظهرها الأنموذج.

ومن خلال ملاحظة قيمة t المحسوبة نجد أن المتغير المستقل x2 كان له تأثير معنوي إيجابي في المتغير المعتمد، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قيمة t المحسوبة والبالغة ٣,٨٨ وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة١,٧٥.

فضلا عن أن قيمة (R^2) تبين أن التغير الحاصل في إجمالي التدفقات الدولية سببها ٥٠,١% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول ١٠: نتائج تقدير أثر النمو السكاني والناتج المحلي الإجمالي في إجمالي التدفقات الدولية خلال مدة البحث

المتغير المعتمد	المتغير المستقل	معامل الانحدار	X1	X2	F المحسوبة	R2
Y	B	٣٤٥٧	-٠,٠٠٩١	٠,٠٠٢	١٩,٥٣	%٧٣,٦
	T	٦,٦٧	٣,٥٣ -	٣,٣٩		
	طبيعة العلاقة	S	S	S	S	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

تشير النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه إلى أن الملاءمة التجريبية للتقديرات كافة قوية جداً، مما يضفي على الأنموذج قدرة تفسيرية عالية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قيمة f المحسوبة والبالغة ١٩,٥٣، وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة ٣,٧٤ ويلاحظ كذلك أن إشارة المعلمات ومعنوياتها الإحصائية متناسقة مع الفرضيات، فقد ظهر متغير x1 النمو السكاني بعلاقة معنوية مع المتغير المعتمد وقد جاءت إشارة العلاقة على خلاف ما متوقع، بعبارة اخرى إن زيادة وحدة واحدة من متغير النمو السكاني، يؤدي إلى انخفاض في إجمالي التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بنسبة ٠,٠٠٩١.أما فيما يتعلق بالمتغير x2 الناتج المحلي الإجمالي فقد جاء بعلاقة طردية معنوية مع المتغير المعتمد، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قيمة t المحسوبة والبالغة ٣,٣ وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة ١,٧٥،

وبالتالي يثبت صحة فرضية البحث. كما أن زيادة وحدة واحدة من متغير الناتج المحلي الإجمالي، من شانه أن يؤدي إلى زيادة في إجمالي التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بنسبة ٠,٠٠٢ .

فضلاً عن أن قيمة (R^2) يبين أن التغير الحاصل في إجمالي التدفقات الدولية سببها ٧٣,٦% من التغيرات الحاصلة في نمو السكان الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مهمة جدا وما تبقى يعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج.

يتضح مما سبق أن العوامل الاقتصادية النمو السكاني والناتج المحلي الإجمالي تعد محددات هامة في المتغير التابع خلال مدة البحث في اندونيسيا، كما ظهر في تقويم الأهمية النسبية للمتغيرات بحسب نسبة التأثير ومعنوية العلاقة واتجاهها أن المتغير الرئيس المؤثر في المتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً- الاستنتاجات

من خلال المراجعة النظرية لبعض العوامل الاقتصادية وأثرها في التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وتحليل البيانات ومعالجتها واختبار فرضيات البحث تم التوصل إلى العديد من الاستنتاجات على المستويين النظري والتطبيقي نلخص أهمها في جانبين :

الجانب الأول- الاستنتاجات المستوحاة من الجانب النظري

١. تخضع حركات رؤوس الأموال الدولية من المصادر المختلفة لتغيرات مستقرة نتيجة ارتباطها بمتغيرات اقتصادية دولية، كالتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة الدولية والتقلبات في أسعار الصرف ولاسيما العملات الدولية الرسمية، كما تتأثر التدفقات الدولية لرؤوس الأموال خروجا ودخولا في مختلف دول العالم بالعوامل الاقتصادية والسياسات الاقتصادية المعتمدة في تلك الدول، وتستخدم الأساليب الإحصائية المختلفة لقياس درجة استجابة رؤوس الأموال الدولية للانتقال عبر الحدود.

٢. تحتل مسألة نمو السكان أهمية خاصة في معظم البلدان ولاسيما في البلدان النامية وذلك لعلاقتها الوثيقة بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، كما يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا رئيساً لتحديد الكثير من الحقائق في الاقتصاد الكلي كما ويعد مؤشراً أساسياً لمتابعة النمو الاقتصادي.

الجانب الثاني- الاستنتاجات المستوحاة من الجانب التطبيقي

٣. كشفت نتائج التحليل، أن هناك تبايناً واضحاً في تطور نمو متغيرات البحث في كل من ماليزيا واندونيسيا خلال مدة البحث، فقد اتسمت التدفقات الدولية بالتطور غير المنتظم في كلا البلدين، فيما اتسم متغير نمو السكان بالتطور المنتظم في كلا البلدين. إما فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي فقد اتسم هو الآخر بالتطور غير المنتظم في كلا البلدين خلال مدة البحث، ويمكن ملاحظة كل ما سبق من خلال الجداول (١) و (٢) وإسقاط المعطيات الإحصائية في الإشكال البيانية (١) إلى (٦).

٤. تبين من خلال تحليل علاقات الارتباط وجود علاقة قوية وطردية بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي التدفقات الدولية للبلدان العينة خلال مدة البحث، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجداول (٣) و(٤). كما تبين وجود علاقة طردية ضعيفة نوعا ما بين نمو السكان وإجمالي التدفقات الدولية في ماليزيا ،فقد بلغت النسبة ٤٨% ،وظهرت العلاقة عكسية وقوية بين هذين المتغيرين في اندونيسيا ،فقد بلغت النسبة –٧٢%.

٥. كما يتبين من خلال عرض نتائج تقدير أثر بعض العوامل الاقتصادية في متغير التدفقات الدولية لبلدان عينة البحث خلال مدة البحث، وجود أثر معنوي واضح بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي التدفقات الدولية لكلا البلدان عينة البحث، مما يعني ذلك أن متغير الناتج المحلي الإجمالي يعد محدداً هاماً في المتغير التابع (التدفقات الدولية لرؤوس الأموال)، وفي المقابل ظهر متغير نمو السكان بأثر معنوي ضعيف في ماليزيا، كما ظهر هذا المتغير بأثر معنوي عكسي مع متغير التدفقات الدولية في اندونيسيا وعلى خلاف ما هو متوقع.

مما يفضي للقول بأن فرضيات البحث قد أثبتت في جانب كبير منها خصوصا ما يتعلق بأثر الناتج المحلي الإجمالي في حركة التدفقات الدولية لرؤوس الأموال في البلدان عينة البحث.

ثانياً- المقترحات

١. يشهد العالم النامي ألان تزايدا في عدد البلدان التي أصبحت أكثر انفتاحا على التدفقات الدولية الخارجية بمختلف أشكالها، ولم تعد مسالة السماح لرؤوس الأموال الدولية بالدخول على البلد من عدمه تشكل أهمية كبرى في هذا المجال، بل أن الاهتمام يجب أن ينصب على طريقة استقطاب هذه التدفقات وجذبها إلى الداخل.

٢. ينبغي على البلدان عينة البحث أدراك حقيقة هامة وهي أهمية رأس المال الأجنبي وفائدته للدول التي يستقر فيها، فان تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة لا يعد بالمهام السهلة على حكوماتها، في مرحلة التحول الاقتصادي، كما أن تحقيق تلك المهام دون ضمان استقرار رأس المال الأجنبي بمختلف إشكاله يشكل تحديا أعظم .

٣. ينبغي على البلدان عينة البحث أيضا، أن تحاول تبنى منهج جديد نحو النمو والتنمية يعتمد على تحرير الاقتصاد والتسليم بأن الاندماج في الاقتصاد العالمي يجب أن يكون شغلها الشاغل الآن .

٤. يمكن القول أن المستثمرين يقصدون الدول التي تتوافر فيها بيئات اقتصادية قابلة للتنبؤ، ونظم قانونية قوية ومؤسسات سليمة. وفي الواقع لابد من الحكومات الساعية إلى استقطاب التدفقات الدولية لرؤوس الأموال الأجنبية من أن تعطي الأولوية لإنشاء البيئات السليمة، فالمستثمرون يركزون في المقام الأول على العوامل التي تضمن لهم مناخ عمل عادل وصحي ناهيك عن الاستقرار السياسي والقابلية لتوقع التطورات المستقبلية، ومن هذه العوامل النفاذ إلى الأسواق، قوانين وأنظمة العمل والعمال ومدى مشاركة الحكومة في الاقتصاد، سياسات التجارة والإطار الذي يحكم الاقتصاد الكلي.

٥. تؤدي التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفة دوراً رئيسياً في التنمية الصناعية للعديد من بلدان العالم، إلا أنها بالطبع ليست العصا السحرية التي ستقضي على مشاكل الفقر والتخلف بطريقة واحدة، لذا يتعين أن تكون توقعات البلدان النامية بشأن ما يمكن أن تجلبه تلك التدفقات توقعات واقعية وسط مجهوداتها لاجتذاب الاستثمارات والمستثمرين وإشكال التدفقات الأخرى.

٦. إجراء مزيد من الدراسات والبحوث في موضوع العوامل المؤثرة والمعايير الخاصة بالتدفقات الدولية لرؤوس الأموال لكي يتسنى الخروج بنتائج علمية تعكس أثر العوامل الأخرى في حركة رؤوس الأموال ومعرفة المعايير الهامة التي تطلبها وتبحث عنها تلك التدفقات بأشكالها المختلفة.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

١. ابراهيم موسى الورد وحسين احمد عجلان، اثر عولمة تدفق حركة رؤوس الاموال الاجنبية على اقتصادات البلدان النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٣، بغداد، ٢٠٠١ .
٢. بينيركت كلمنتش ومجموعة اخرى من الباحثين، مجلة التمويل والتنمية، العدد التاسع، ٢٠٠٤.
٣. زمكو، جون أ.، الاستثمار الاجنبي المباشر، طبعة منقحة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، ٢٠٠٤، www.cipe.org
٤. صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، العدد ٤٢٣، القاهرة، ٢٠٠٣.
٥. عبد الرسول البياتي، الاستثمار الأجنبي المباشر واحتياطيات النقد الأجنبي، مجلة أوراق اقتصادية،العدد الثالث، أبو ظبي، ٢٠٠١، ص٣٥.
٦. عبد الوهاب ذنون سعدون، محددات النمو السكاني في الدول النامية مع اشارة للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، ٢٠٠٠.
٧. عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، ط٢، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، ٢٠٠٢.
٨. فاهم حسن نجرس، التدفقات الدولية في المحفظة الاستثمارية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الخامس، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٤٠.
٩. محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)، ط١، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠٠٧.
١٠. المعهد العربي لتخطيط – الكويت، ٢٠٠٠، على موقع الانترنت www.arab-api.org/coursell/c11-3.htm.
١١. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة أ.د. محمود حسن حسني و د. محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٦.
١٢. نادية عمر حسان، التدفقات الدولية لرأس المال وآثره الاقتصادية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد ٢٠، واشنطن، ٢٠٠٢ .
١٣. هيل عجيمي جميل، تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة الى البلدان النامية واثارها المتوقعة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد٨، العدد٢٨، جامعة بغداد، ٢٠٠١.
١٤. وليد شكري محمود، الإصلاح النقدي لنظام النقد الدولي، مجلة شؤون اقتصادية، العدد١٢، ٢٠٠٥.
١٥. يونس البطريق احمد، المالية الدولية، دار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، ١٩٨٦.

ثانياً- المصادر باللغة الاجنبية

1. Australian Bureau of Statistics," National Account: Measuring GDP", Australia, 2001, www.ABS.COM.
2. Domdr E.D. , The Effect of Foreign Investment on the Balance of payments, American Econimic Review, December, 1950.
3. Gregory Mankiw, "Principles of Macroeconomics", 2nd edition, Oxford University Press, 2000.
4. Hans Rimbert Hemmer, The Importance of Foreign Direct Investment for the Economic Development Economies, The Economic Journal, volume 7, 1973.
5. Lipsey R. & Chrystal A., "Principles of Economics Oxford University Press", 9th ed., London, 2000.

6. Magnet Ram, Export with external capital inflow and economic growth in developing countries with special reference to south Asian countries,Indian economic journal,Vol.27, 1980.
7. Robert J. Gordon, Macroeconomics, 8th edition, Addison-Wesley- Longman Inc, 2000.
8. Samuelson P., Economics, 17th edition, 2002, Mc Graw hill, USA, 2002.
9. United Nation,Economic Survey of , Europe,2001, www.nuece.org/ead/pub.
10. Xiaolum S. Sun, Foreign Direct Investment and Economic Development, 2002. www.unpanl.un.org/intradoc/groups/public/docment/UN.